« ١ ـ تـوقع ان تحصـل منظمة التحـرير ، في الانتخابات الحالية ، على نصر اكبر مما حصل في انتخابات عام ١٩٧٦ ؛ ٢ ـ عدم رغبة السلطات الاسرائيلية في انشاء جهازين انتخابيين في حال انتهاء المباحثات حول الحكم الذاتي بصورة ايجابية . وفي هذه الحالة تفضل السلطات اجراء انتخابات مجلس الادارة الـذاتية ، وبعـد ذلك للمجـالس البلدية » (« **عل همشمار** » ، ١٥/٤/١٩٨٠) . وبحسب القانون المعمول به ، فإن اعلان موعد الانتخابات للمجالس البلدية رهن بارادة الحاكم العسكري .

والواضح ان القرار اتخذ لاعتبارات سياسية فقط ، وهو يتعلق بما تخطط له سلطات الاحتلال بشأن مستقبل الضفـة الغربيـة في اطار الحكم الذاتي ، وعدم وجود شخصيات معتدلة في الاراضي المحتلة ترضى عنها اسرائيل . وقد كشفت افتتاحية صحيفة « هآرتس » حقيقة القرار عندما قالت : « ان الوضع مختلف من نـاحية اسـرائيل بـالمقياس السياسي ، والحقيقة ان العرب في المدن والبلديات في الضفة الغربية قلبوا الاوراق عام ١٩٧٦ ، واثبتوا ان هؤلاء السكان لا يعتبرون انفسهم خاضعين لسلطة غريبة ، وانهم لم يخوضوا الانتخابات من اجل قيام حكم عسكـري اسـرائيـلي » (« **هـآرتس** » ، ١٥/٤/١٩٨٠) . وانتقـدت الصحيفة سيـاسة الحكومة ازاء هذا الموضوع ، لأنه يدفع العرب الى مزيد من التشـدد والمعارضـة ، واضافت « من المستحيل على نظام ان يستمر طويلا ضد ارادة المحكومين . لقد تعلم البريطانيون هذا في سنوات ٤٥ ـ ١٩٤٨ . وكيف يمكن تفسير ان حكومة برئاسة قادة حركات سريـة، لا تستخلص من التجارب الاستنتاجات المنطقية ! » (**المصدر نفسه**) .

ومن جهتهم ، اعتبر رؤساء البلديات في الضفة الغربية قرار التأجيل خطوة سياسية ترمي الى تمهيد الجو لفرض اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي على السكان. وقال بسام الشكعة ، رئيس بلدية نابلس ، ان قرار تأجيل الانتخابات « قرار سياسي وليس قراراً ادارياً ، ولقد اتخذه الحكم العسكري نتيجة فشله في تمرير الادارة المدنية أو الحكم الذاتي عبر المجالس المحلية الحالية » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٣٣ ، ١٤ و١٥/٤/١٩٨٠ ، ص ١٠) . واضاف الشكعة ان السلطات اجلت الانتخابات بعد فشل محاولاتها تطبيق الحكم الذاتي بواسطة البلدية والمؤسسات الوطنية القائمة ، وان تأجيل الانتخابات دون تحديد موعد لها ليس سوى محاولة ضغط على رؤساء البلديات . وأكد الشكعة عدم الموافقة على الحكم الذاتي .

وأصدر رؤساء البلديات في الضفة الغربية بياناً حددوا فيه موقفهم من القرار الاسرائيلي، وأكدوا معارضتهم للادارة الذاتية واتفاقيات كامب ديفيد ، وتـأييدهم للـدولة الفلسطينيـة المستقلة بقيـادة م . ت . ف . واشار البيان، الى ان المجالس البلدية جاءت بإرادة الشعب الفلسطيني ، وان هذا الشعب ما زال صاحب القرار في بقائها واستمرار نضالها لا سلطات الحكم العسكري الصهيوني المحتل (نص البيان في « **وفا** » ، ٢٢/٤/١٩٨٠ ، ص ٥) .

النشاط الاستيطاني ومصادرة الاراضي

في اطار تثبيت المستوطنات وتوسيعها ، بعد أن تم وضع « الهيكل الأساسي للاستيطان في الضفة الغـربية » حسب تعبـير شارون وزيـر الزراعـة الاسرائيلـي، تدرس الحكومة الاسرائيلية ، منذ فترة طويلة ، وتحت ضغط جماعـات الاستيطان المختلفة ، مشروعاً لاصدار قانون يحدد شرعية المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة . وهي عبـارة تخفي وراءها نهب المـزيد من الاراضي العربية ، لتوسيع المستوطنات القائمة ، وبناء اخرى جديدة ، بحجة ان الاراضي الاميرية الموجودة لا تكفي لحاجات الاستيطان ، وان ما هو موجود منها هو اراض صحراوية بعيدة عن مواقع المستوطنات . وتقول المصادر الاسرائيلية ان الحكومة « اقتنعت ، بعد عمليات مسح للاراضي في الضفة الغربية ، ان الطريق الوحيد لتأمين الاراضي للمستوطنات هي بمصادرة الاراضي الخاصة ، بحجة استخدامها للمصلحة العامة ، الامر الذي امتنعت الحكومة عن القيام به حتى الآن » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٤٦ ، ٢ و٣/٤/١٩٨٠ ، ص ١٥) . ويبدو أن مصادرة ١٢٠ الف دونم من الاراضي ، وبعضها اراض خاصة ، سوف تتم خلال الاشهر المقبلة لوضعها تحت تصرف المستوطنات اليهودية . وهناك جزء آخر من هذه الاراضي معروف في سجلات الاراضي بالاراضي التي لم تسو ملكيتهـا . وقد ارسلت الحكومة وعداً بهذا الشأن الى رؤساء المجالس الاقليميـة للمستوطنـات « عبر عضـو الكنيست الحاخام حاييم دروكمان. وبناء عليه اوقفوا اضرابهم